

## 29% تراجع أرباح «المنتجات»

أعلنت الشركة الدولية للمنتجات عن بياناتها المالية للنصف الأول من العام الحالي محققة خسائر تقدر بـ 554 ألف دينار مقابل خسائر بلغت 780 ألف دينار للفترة ذاتها من 2014، بنسبة تراجع في الخسائر بلغت 29%. وأوضحت الشركة على موقع البورصة أن سبب تقليص الخسائر يرجع إلى عقد إدارة وتطوير عقار سوق الصفاة.

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

## انخفاض فاتورة الأجور الحكومية 20% ليوفر 16 مليار دينار بالسنة العاشرة من التطبيق

# «الوطني»: 350 مليون دينار كلفة «البديل الاستراتيجي» بالعام الأول من تطبيقه

تحتوي أكبر نسبة من الموظفين الذين يتقاضون أجورا دون المتوسط سيتلقى أكثر من نصف أو ثلثي موظفيها زيادة في رواتبهم. بينما ستطلب بعض الجهات الأخرى تعديلات بسيطة فقط بما أن نسبة قليلة من موظفيها يتقاضون رواتب أقل من سلم الرواتب الجديد.

ويقر مشروع القانون أحداث سلم من خمسة عشر درجة وظيفية ورواتب أساسية موحدة، ولكل فئة وظيفية علاوتها الخاصة بها. ويهدف المشروع إلى توحيد التصنيفات الوظيفية الذي سيعتمد وفق المعيار الدولي لتصنيف الوظيفي (ISCO).

### الأداء الوظيفي

كما يهدف المشروع أيضا إلى تشجيع ارتقاء الأداء الوظيفي، إذ يشير التحليل الذي أجرته المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات إلى فشل التحليل السنوي الحالي للأداء الوظيفي في تحديد الموظفين الأفضل أداء خاصة مع حصول 80% من الموظفين على درجة الامتياز. ولمعالجة هذه المسألة، ستطلب النظام الجديد ألا تتجاوز نسبة الموظفين الذين يتلقون الدرجة الجديدة لأفضل تقييم 10%، ما سيسهل على الحكومة تحديد الموظفين الأفضل أداء ومكافأتهم بصورة أكثر فاعلية.

وسيشكل المشروع الجديد لسلم الرواتب والأجور خطوة جيدة من شأنها تسهيل التحكم بفاتورة الأجور والرواتب وتحسين فاعلية النظام الوظيفي في القطاع الحكومي.

وأكد التقرير أن هذه الإصلاحات ستتمكن من توفير مبالغ كبيرة على المال العام وتحسين كفاءة إنتاجيتها. وتشير التقديرات الرسمية إلى بلوغ الوفرة المالي ما يزيد عن 16 مليار دينار خلال السنوات العشر الأولى من التطبيق. وبحلول السنة العاشرة من التطبيق، يقدر أن تنخفض فاتورة الأجور الحكومية بأكثر من 20% عن الفاتورة في حال عدم اتخاذ تلك الخطوة الإصلاحية.

### بحوث ودراسات

وأوضح التقرير أن البديل الاستراتيجي جاء نتيجة سنوات عديدة من البحوث والدراسات من قبل مجلس الخدمة المدنية والمجموعة الثلاثية العالمية لتطبيق المشروع فور الموافقة عليه. وتعتمد أهداف المشروع على الدراسة المقدمة من المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات التي تعد مؤسسة مشتركة بين شركة «أوليفر وإيمان» لتقديم الاستشارات والهيئة العامة للاستثمار وال صندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، والتي قد أجرت دراسات مطولة عن آلية الرواتب في القطاع الحكومي والجهات التابعة له والقطاع الخفي.

### توحيد التصنيفات

وتظهر الفروقات في التعويضات المالية في القطاع الحكومي في داخل الجهات الحكومية وبين بعضها البعض. وفي بعض الجهات التي

ذكر تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت الوطني أن الحكومة تقدمت في العام الماضي باقتراح يهدف إلى إصلاح سلم الرواتب الحكومية، ولا يزال بانتظار الموافقة من مجلس الأمة، وفي حال تمت الموافقة على هذا المشروع المسمى بـ «البديل الاستراتيجي»، ستتم إعادة تصنيف المسميات الوظيفية وتوحيد الرواتب في كافة جهات القطاع الحكومي وتقديم تعديل سنوي، وفقا لمعدل التضخم بالإضافة إلى تعديلات أخرى. ومن المفترض أن تساهم تلك المعايير في تمكن الحكومة من التحكم بنمو الأجور وتوحيد سلم الرواتب في القطاع الحكومي. وسيشمل هذا كافة الموظفين في جهات ومؤسسات القطاع الحكومي والقطاع الخفي، ويستثنى من ذلك فقط موظفو السلك العسكري الذي يضم موظفي الدفاع والحرس الوطني والشرطة والإطفاء.

### تكلفة المشروع

وأوضح التقرير أن تكلفة البديل الاستراتيجي تقدر بنحو 350 مليون دينار خلال العام الأول من تطبيقه، أو 4,5% من مجموعة أجور القطاع الحكومي التي تبلغ 7,85 مليارات دينار، وستأتي هذه التكلفة من زيادة رواتب الموظفين الذين يتقاضون أقل من سلم الرواتب الجديد (أي الذين يتقاضون أجورا أقل من فئتهم الوظيفية)، إذ تقدر نسبة هؤلاء الموظفين بنحو 45%، وستتم زيادة رواتبهم بواقع 18% في المتوسط، الأمر الذي قد يؤدي إلى إنعاش دخل الأسرة خلال العام الأول من التطبيق.



## 12% نمو فاتورة الأجور خلال العامين الماضيين

أدق ليحول دون تزايد الغثات الوظيفية الجديدة والامتيازات والكوادر التي من المزمع أن يعالجها النظام الجديد. وتوقع التقرير أن يساهم المشروع الجديد في تحسين نمو الرواتب والأجور كما من المفترض أن يخفض من متوسط نمو فاتورة الأجور والرواتب إلى ما يقارب 9 سنويا بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والإنصاف في الأجور.

قال تقرير «الوطني» أن مشروع البديل الاستراتيجي يهدف إلى التحكم بنمو فاتورة الأجور والرواتب في القطاع الحكومي. إذ بلغ نمو فاتورة الأجور خلال العامين الماضيين ما يقارب 12% في المتوسط سنويا. وبلغت تلك النسبة 20% في السنة المالية 2012-2011 و 18% في السنة المالية 2013-2012. ويرجع تسارع النمو جزئيا إلى الحاجة الماسة لوجود نظام متكامل يتبع للحكومة فرصة التحكم بفاتورة الاجورة بصورة

## لا مساس بالرواتب المرتفعة

القطاع الحكومي. فعلى سبيل المثال، يبلغ راتب المحاسب من الدرجة الرابعة في إحدى المؤسسات المستقلة ضعف راتب الوظيفة المماثلة في إحدى الوزارات. ويرجع ذلك إلى كثرة العلاوات الخاصة والفروقات الكبيرة بينها باستثناء علاوة الأبناء والعلاوات الاجتماعية. كما أن هناك تفاوتات في الرواتب الأساسية في القطاع الحكومي. ومن غير المفاجئ أن الدراسات قد أظهرت بأن الأداء الوظيفي لا يلعب أي دور في تفسير هذا التفاوت في الرواتب.

أكد تقرير «الوطني» أن البديل الاستراتيجي لن يمس الرواتب المرتفعة للموظفين الذين يتقاضون أجورا أعلى من سلم الرواتب الجديد، فلن يتم تخفيض أجورهم، بل سيتم تجميد رواتبهم حتى تتساوى مع الرواتب التي تتناسب ودرجاتهم وتصنيفاتهم الوظيفية، وسوف يتم تعديل الرواتب لهذه الفئة وفقا لنسبة التضخم. وقال إن الهدف الأساسي هو الإنصاف في سلم الرواتب وزيادة الشفافية، إذ كشفت الدراسات عن وجود تفاوت كبير في رواتب

## «البديل» يشمل موظفي الدولة باستثناء موظفي السلك العسكري



18% متوسط زيادة الرواتب 45% من موظفي الدولة



إعادة تصنيف المسميات الوظيفية وتوحيد الرواتب في جميع جهات القطاع الحكومي في حال الموافقة على مشروع قانون البديل الاستراتيجي

يكوني النجم رقم واحد في العالم أمّنت حاضري  
و باستثماري في عقارات تيماس أمّنت مستقبلي

... تيماس ثقة  
Cristiano Ronaldo

فقط هذا الشهر!!

# غرفتين وصالة بسعر غرفة وصالة

و عائد شهري مضمون  
دك 604 شهرياً

ضمان  
التأجير  
لمدة  
5 سنوات  
متواصلة

5 سنوات

عوائد مضمونة 25.3%

«جلوبل» ترفع القيمة العادلة لسهم «برقان» لـ 508 فلوس

رفع تقرير صادر عن شركة بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» القيمة العادلة لـ «بنك برقان»، لتصل إلى 508 فلوس، من سعره السوقي البالغ 415 فلوس بنحو 22,3%. وعلت «جلوبل» توصياتها حيال سهم البنك من الاحتفاظ» إلى «الشراء القوي». وتفاعلت التقرير الذي نشرته «مياشور» حول أداء البنك في الـ 18-20 شهرا المقبلة، ولا تزال توقعاتنا إيجابية بالنسبة لنتائج البنك مع نمو القروض في البلاد، وانطلاق مشاريع التنمية. وأشارات إلى أي شيء يتعارض مع القروض ومشاريع البنية التحتية سيكون له تأثير عميق على توقعاتها. وحقق «بنك برقان» أرباحا بلغت 37,4 مليون دينار، خلال النصف الأول من العام 2015، بنمو بلغ 12,3%. واستقر سهم «برقان» في مستهل تعاملات جلسة، امس عند 415 فلوس، بكميات بلغت 105 آلاف سهم، محققة ما قيمته 43,57 ألف دينار بتنفيذ صفقتين. وارتفعت أرباح «البنك» في نهاية الربع الأول من العام الحالي بنسبة 2,3% لتصل إلى 17,53 مليون دينار (58,02 مليون دولار)، مقارنة بأرباح قدرها 17,14 مليون دينار (56,73 مليون دولار) لنفس الفترة من عام 2014. جدر بالذكر أن «البنك» يقوم بالتركيز على الخدمات المصرفية الخاصة، وخدمات الشركات، بالإضافة إلى تمتعه بقاعدة واسعة من عملاء خدمات التجزئة المصرفية والخدمات المصرفية الخاصة، ويبلغ رأسمال «البنك» 205 ملايين دينار تقريبا، موزعا على نحو 2,05 مليار سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.